

Distr.: General
12 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس
مراجعي الحسابات (تابع)

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب
الأمم المتحدة في جنيف

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت
ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-03182 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

تنظيم الأعمال (A/C.5/70/L.25)

جدية الأمانة العامة بالتقيد بالولايات التي أناطتها الجمعية العامة بها. وأضاف أن المجموعة تتطلع إلى تلقي مذكرة رسمية من الأمين العام يُوضح فيها أسباب عدم قدرته على الوفاء بالموعد النهائي، ويُقدم فيها جدولاً زمنياً واضحاً لتقديم اقتراح إلى اللجنة الاستشارية.

٥ - وأردف قائلاً إنه نظراً للتأخير في توفير المعلومات للدول الأعضاء في الجزء الرئيسي من الدورة، فإن المجموعة تتطلع إلى تلقي تقرير شامل من الأمين العام يستجيب فيه بشكل كامل للولايات التي فوّضتها الجمعية إليه، ويُعالج فيه شواغل الدول الأعضاء بشأن توفير التمويل الكافي لمنظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويضمن الاهتمام على قدم المساواة بالصعيدين الدولي والإقليمي على السواء.

٦ - السيد كورتوريل (الجمهورية الدومينيكية): تحدّث باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة يساورها بالغ القلق إزاء التأخير في تقديم مقترح شامل يتناول كيفية تنفيذ الولايات الداعمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. وأكد أنه يجب على الأمانة العامة أن تتمثل للمهام التي أوكلت إليها الجمعية العامة وأن تعطي الأولوية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يعكس الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتلك الخطة.

٧ - ومضى قائلاً إن الجماعة تشعر بالقلق أيضاً إزاء التأخير في تعديل النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٧٠، المتعلق بالنظام الموحد للأمم المتحدة. وأضاف بأن التأخير في تقديم التقارير يعيق قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة، و يترتب عليه تأثير سلبي في تنفيذ الولايات. وينبغي للأمانة أن تتخذ

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة السبعين المستأنفة، الذي أُعد بالاعتماد على مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/70/L.25).

٢ - السيد بامرونغونغ (تايلند): تحدّث باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ملتزمة بالنظر بإمعان في جميع بنود جدول الأعمال، بما فيها البنود المؤجّلة من الدورة التاسعة والستين. وتأمل المجموعة، على وجه الخصوص، في أن تشارك الوفود على نحو بناء في المناقشات بشأن ترتيبات العمل في اللجنة الاستشارية، وهي مسألة ينبغي ألاّ تؤجّل إلى موعد لاحق.

٣ - وأضاف أن المجموعة يساورها القلق إزاء حالة وثائق الجزء المستأنف للدورة. وفي حين لاحظ إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، قال إن التأخير في إصدار التقارير الهامة ما برح يمثّل مشكلة مزمنة تعيق قدرة اللجنة على إنجاز عملها بشكل فعال. وأكد على ضرورة بذل جهود لتحسين أساليب عمل اللجنة من خلال تقديم الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لتقاريرهما في الوقت المناسب وبجميع اللغات الرسمية.

٤ - وأعرب عن خيبة أمل المجموعة لعدم تقديم الأمين العام بعد مقترحا شاملا من أجل تنفيذ الولايات الداعمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية وحساب الأمم المتحدة للتنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠. وقال إن هذا التأخر يثير تساؤلات حول مدى

أيضاً ضمان استقلال وحدة التفتيش المشتركة. وأخيراً، أهاب بالوفود أن تبذل قصارى جهدها لضمان أن تنهي اللجنة أعمالها في الوقت المحدد.

١١ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه يجب على اللجنة ضمان الالتزام الصارم بمبادئ الشمولية والانفتاح والشفافية في إجراء المفاوضات، ويجب تجنب المناقشات المغلقة في إطار تشكيلات صغيرة. وينبغي تعديل برنامج العمل بحيث يعكس التقدم المحرز في المفاوضات.

١٢ - ومضى قائلاً إن حجم عمل اللجنة قد ازداد مقارنة بالدورات السابقة، ولكن الوقت المخصص له ظل على حاله. وأضاف أن هناك حاجة لأفكار مبتكرة لإنجاز جميع البنود في الوقت المحدد، كما أن هناك حاجة، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى بذل جهود إضافية لضمان توافر الوثائق في الوقت المناسب.

١٣ - وأردف قائلاً إن المجموعة تتطلع إلى اختتام المفاوضات بشأن تمويل البعثات السياسية الخاصة ومساندتها، وبشأن ترتيبات عمل اللجنة الاستشارية، وأعلن أن المجموعة لن تؤيد أية أفكار تدعو إلى اتباع النهج المعتاد. وأعرب عن الأسف لعدم تمكن اللجنة من اختتام المفاوضات بشأن إدارة الموارد البشرية في دورتها التاسعة والستين، وأكد أن المجموعة منفتحة للنظر في أية أفكار بشأن سبل المضي قُدماً.

١٤ - وفي ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، قال إن المجموعة تشعر بخيبة أمل عميق لعدم تقديم الأمين العام بعد مقترحاً بشأن التمويل، حسبما طلبت إليه الجمعية العامة. كما يساورها القلق من عدم إنجاز توحيد المدخلات المقدمة من الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، لغاية تاريخه، ومن وجود عدد من المسائل التي

الإجراءات العلاجية اللازمة للإسراع في تقديم التقارير كما تنظر فيها الجمعية العامة.

٨ - وأعرب كذلك عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في استعراض الترتيبات الحالية لتمويل البعثات السياسية الخاصة ومساندتها، الذي تم تأجيله عدة مرات. وقال إن وفده يأمل في أن يتم الإصلاح الشامل في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة. وينبغي للدول الأعضاء المشاركة بشكل استباقي في السعي من أجل إيجاد أرضية مشتركة وتحسين النظام الحالي العاجز عن أداء وظائفه. وأشار في هذا الصدد إلى وجهات نظر فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وشدد على وجوب احترام القرارات التي تتخذ، وقال إن الوقت قد حان لتحقيق تقدم بشأن هذه المسألة. ونوّه إلى أن الدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية جماعية بالتصدي للتحديات التي تواجه المنظمة.

٩ - وفي ما يتعلق بترتيبات العمل في اللجنة الاستشارية، قال إن الجماعة تُسلم بالدور بالغ الأهمية الذي تقوم به اللجنة الاستشارية بوصفها هيئة من الخبراء المستقلين، في إسداء المشورة للجمعية العامة واللجنة الخامسة في أداء الوظائف التي لها أثر كبير على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وقد أضحى نطاق عمل المنظمة أكثر اتساعاً كما أن حاجة المنظمة إلى الموارد أخذت في التزايد. وأكد على أهمية استعراض ترتيبات العمل في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك شروط خدمة أعضائها، وذلك اعترافاً بمكانتها المعززة ولتمكين أعضائها من أداء وظائفهم على أكمل وجه.

١٠ - وشدد على وجوب اتخاذ تدابير لتعزيز المساءلة على المستويين المؤسسي والفردية، وذلك من أجل تحسين أداء المنظمة على صعيدي الإدارة والميزانية. وقال إن من المهم

الخصوص، بالأهمية أكثر من أي وقت مضى، بالنظر الى أن التحديات الناشئة والمتنامية أدت إلى نشوء وظائف ومهام جديدة، مما يتطلب بالتالي اتباع نهج جديدة.

١٧ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة إلى تقديم مقترحات شاملة في ما يتعلق بمبادرات التغيير الرئيسية، وذلك من أجل تجنّب اتباع نهج تدريجي في وضع الميزانية. وهذا يعني ضمناً الأخذ بأسلوب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج فضلاً عن إعادة ترتيب الأولويات ونقل الولايات والموارد. وقال إن وفد بلده طلب توضيح كيفية تقديم المقترحات المتعلقة بمبادرات التغيير تلك، ومتى سيتم ذلك، نظراً لعبء العمل الثقيل الملحق على عاتق اللجنة. وأكد أنه ما زال هناك مجال واسع لتحسين عمل الأمم المتحدة من خلال الاستفادة الكاملة من منصات تكنولوجيا المعلومات الجديدة وتسخيرها لمصلحة منظمة أصغر حجماً وأكثر حركة. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي ما زال ملتزماً بالعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء بروح من الانفتاح والشفافية والتعاون البناء من أجل الوصول إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

١٨ - السيد غوو جيحون (الصين): قال إنه يجب على اللجنة تحسين أساليب عملها وكفاءتها من أجل تعزيز كفاءة المنظمة ككل. وينبغي تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة واللجنة الاستشارية لضمان أن تنجز اللجنة عملها في الوقت المحدد.

١٩ - وحيث إن هذه السنة هي السنة الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فمن المؤسف أن الأمانة العامة لم تقدم بعد تقريراً عن تنفيذها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يُقدّم التقرير في الوقت المناسب لضمان تخصيص موارد كافية لتنفيذ الخطة.

٢٠ - وأشار الى أن الدول الأعضاء قد أبدت دعمها السياسي القوي لعمل اللجنة، ولكن ينبغي أن يُترجم ذلك

ما زالت بحاجة إلى المعالجة، ومن عدم وجود فهم مشترك بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والإدارات حول سبل معالجة هذه المسألة. وأكد أن تقييم أداء الأمين العام وكبار المديرين سيتم على أساس النهج المتبع في معالجة تلك القضايا وليس على أساس عدد الرحلات التي يقوم بها هو ومعاونوه من المديرين الى الخارج خلال الفترة التي يقضيها في منصبه.

١٥ - السيد فرايلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدّث أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن تقديم جميع الوثائق المطلوبة بجميع اللغات الرسمية وفي الوقت المناسب مهمٌ بالنسبة لتسهيل جودة وسرعة المناقشات. غير أن تاريخ العديد من التقارير المتعلقة بإدارة الموارد البشرية يعود الى أكثر من ١٨ شهراً، وسيكون معروضا على اللجنة في دورتها الحادية والسبعين تقارير مستكملة عن جميع المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. ودعا إلى اتباع نهج عملي لمعالجة القضايا الأخرى المؤجلة من الدورات السابقة، بما في ذلك نظام المنسق المقيم. ومع ذلك، فإن البنود الأحدث عهداً - البناء وإدارة الممتلكات والبعثات السياسية الخاصة - تستحق الاهتمام البالغ بها أيضاً.

١٦ - وأردف قائلاً إنه بعد اعتماد ميزانية برنامجه لفترة السنتين الجديدة، يجب أن تتوافق التقديرات المنقحة التي ستقدم مع الأنشطة المقررة، وأن تتماشى أيضاً مع إجراءات الميزانية المعمول بها. وفي ما يتعلق بالتقديرات المنقحة المتعلقة بمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتقرير المنتظر تقديمه بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن مبادئ الفعالية والكفاءة والانضباط في الميزانية تُسَم، على وجه

والاتصالات. أما بالنسبة للإصلاحات التي لا تزال في مرحلة التطوير، مثل نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، فينبغي للأمانة أن تواصل تطويرها بشكل مدروس. وتعدُّ جميع هذه الإصلاحات، وغيرها مثل التنقل والاستخدام المرن لأماكن العمل، بمثابة عناصر حيوية في مبادرة تغيير مترابطة ترمي إلى إحداث تغيير يرفع كفاءة الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن.

٢٥ - ومضت تقول إن وفدها يتطلع إلى النظر في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وفي الخطوات التي يمكن اتخاذها لكفالة الحوكمة الرشيدة والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لتقرير المجلس بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يطرح أفكاراً متعمقة مفيدة بخصوص التحديات التي تعترض طريق تنفيذ استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة.

٢٦ - وانتقلت إلى موضوع التشييد، فأشارت إلى وضع برنامج صيانة مُرشد من خلال الاستعراض الاستراتيجي للمرافق وضمان كفاءة استغلال المساحات المتاحة على أحسن وجه من خلال استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل باعتبارها من العناصر الرئيسية في استراتيجية أوسع لتحسين إدارة الأصول. وستساعد هذه الجهود على تعظيم حضور الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، بالاقتران مع الإصلاحات ذات الصلة، مثل نظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

٢٧ - واسترسلت قائلة إن منع نشوب النزاعات هو مفتاح السلام والاستقرار في العالم. وأعربت عن اهتمام وفدها بضمان تمويل البعثة السياسية الخاصة في بوروندي وغيرها من الأنشطة مثل تلك المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية وتنظيم القاعدة، من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها الدول

الدعم إلى أفعال واقعية. وفي ما يتعلق بتمويل البعثات السياسية الخاصة، أعرب عن استعداد وفده للمشاركة على نحو بنّاء في المداولات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن.

٢١ - وقال إنه يتعين على الأمانة العامة أن تُحسِّن إدارتها الداخلية وانضباطها المالي وأن تستخدم الموارد التي ساهمت بها الدول الأعضاء بشكل حكيم. وينبغي تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، فضلاً عن التدابير التي وافقت عليها الجمعية لتعزيز الإدارة الداخلية. وأخيراً، ينبغي للمنظمة ضمان الالتزام الصارم بالميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٢ - السيد مينامي (اليابان): قال إن المساهمات الإيجابية التي قدمتها الأمانة العامة والمكتب، والمرونة التي تحلت بها جميع الدول الأعضاء قد مكّنت اللجنة من إنجاز عملها في الوقت المحدد في الجزء الرئيسي من الدورة. وهناك العديد من القضايا الهامة المعروضة الآن على اللجنة، ومن المهم للغاية البناء على الزخم الإيجابي الحاصل. ويجب على الأمانة العامة واللجنة الاستشارية ضمان تقديم الوثائق في الوقت المحدد. وأكد أن وفده سوف يشارك في جميع المناقشات بطريقة إيجابية وبنّاءة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البنود وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١/٤١.

٢٣ - السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الأمين العام شرع في تنفيذ عدة مبادرات إصلاحية هامة تهدف إلى جعل المنظمة أكثر حداثة وسرعة وفعالية. ولا بد من اغتنام جميع الفرص التي تعطي دفعة في اتجاه التغيير وضمان بلوغ عمليات الإصلاح وآلاتها القصوى.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الأمانة العامة ينبغي لها أن تكفل التنفيذ الشامل لنظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات

وأعرب عن أمل وفده في اتخاذ قرار إيجابي بشأن هذه المسألة دون مزيد من التأخير. وأنهى بيانه قائلاً إن وفده دأب على دعم أنشطة وحدة التفتيش المشتركة؛ وإن الوحدة لا بد أن تحصل على الموارد التي تحتاجها لكي يتسنى لها تنفيذ ولايتها على نحو تام.

٣٢ - الرئيس: قال أنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أن يكون مفهوماً أنه سوف يعدل حسب الاقتضاء لضمان الاستغلال الأمثل للوقت المتاح في ضوء سير العمل في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/70/7/Add.41 و A/70/660)

٣٣ - السيد بويد (مدير شعبة المرافق والخدمات التجارية): عرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/70/660)، وقال إن هذا النظام يقدم التوجيه بشأن سبل التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة المساهمين في التأهب للطوارئ والوقاية والاستجابة واستعادة القدرة على العمل، من أجل كفاءة قدرة المنظمة على مواجهة الأحداث التي يمكن أن تسبب في تعطيل عملياتها. ويوجز التقرير حالة تنفيذ النظام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي المكاتب الموجودة خارج المقر وفي اللجان الإقليمية والبعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية. ويبيّن التقرير كيفية نجاح الاستراتيجية المتعلقة بطرق توسيع نطاق النظام ليشمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، ويقدم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل النظام في تلك الكيانات.

الأعضاء. واختتمت بيانه قائلة إنها تتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن السبل التي تتيح للأمم المتحدة إعادة ترتيب أولويات الموارد والأنشطة لتقديم أفضل دعم للدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي إيلاء اهتمام كبير لإدارة الموارد البشرية في الجزء المستأنف من الدورة. وذكر أن تأجيل اتخاذ القرارات يعكس الخلاف الحاد بين الدول الأعضاء وإحجامها عن اعتماد مختلف المقترحات المقدمة من الأمين العام. وأردف يقول إن مسألة تنقل الموظفين تكتسي أهمية خاصة؛ وأعرب عن تطلعه إلى أن يتم موافاة اللجنة بالمزيد من المعلومات عن معالم المبادرة وأثرها المحتمل على أنشطة المنظمة.

٢٩ - وتكلم عن مشاريع الاستثمار الرأسمالي، فقال إن نهج إعادة الرسملة التدريجية في إدارة الممتلكات، بما سيعترب عليه من آثار مالية كبيرة، يحتاج إلى دراسة أكثر تعمقاً ومبررات أكثر قوة. وأضاف أن الجمعية العامة ينبغي أن تعتمد القرارات المتعلقة بمشاريع الإصلاح أو التشييد على أساس كل حالة على حدة.

٣٠ - وانتقل إلى الحديث عن طريقة الوفاء بالتزامات التأمين الطبي لمتقاعدي الأمم المتحدة، واعتبرها من المسائل التي لها آثار كبيرة على ميزانية المنظمة. وقال إن وفد بلده غير مقتنع بأن نهج الدفع عند الاستحقاق له مزايا، بالمقارنة بنهج الدفع أولاً بأول، ويرى أنه من السابق لأوانه اتخاذ أي قرارات موضوعية.

٣١ - وأعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن من الموافقة على المقترحات المتعلقة بترتيبات عمل اللجنة الاستشارية، نظراً لأن العبء الذي يتحمله أعضاؤها الخبراء زاد في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة. وينبغي تحويل اللجنة الاستشارية إلى هيئة دائمة وتحسين شروط خدمة أعضائها.

٣٦ - وأعلن أن هذا النظام تم إقراره من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أواخر عام ٢٠١٤ وأن ما مجموعه ١٦ من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج يضطلع حاليا بجهود من أجل البدء في تنفيذه أو تعزيره.

٣٧ - وذكر أن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ينطوي على التنسيق والمواءمة والتكامل، وأنه يقتضي التعاون فيما بين أصحاب المصلحة في التأهب لحالات الطوارئ والوقاية والاستجابة واستعادة القدرة على العمل. ووصف هذا النظام بأنه وسيلة لإدارة الطوارئ استنادا إلى القدرات الحالية لإدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وعلى المسؤوليات المنوطة بها. ولا ينبغي النظر إلى النظام هذا باعتباره برنامجا أو مشروعاً أحادياً له بداية ونهاية، إنما باعتباره وسيلة لإنجاز العمل بذكاء من خلال دمج عناصر إدارة الطوارئ في أنشطة العمل اليومية. ولا تترتب عليه أي تكاليف غير تلك المترتبة على أعمال التنسيق.

٣٨ - وواصل كلامه قائلاً إن هذا النظام يوفر مؤشرات رئيسية لقياس الأداء لكي تُستخدم كعلامات إرشادية في قياس التقدم المحرز في التنفيذ. وتغطي المؤشرات خمسة مجالات وهي: السياسة، والحوكمة، والصيانة والاختبار والاستعراض، وإدارة المخاطر، والتخطيط. وتُقيّم مؤشرات السياسة مدى توافر سياسة إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ومدى تعميمها، بما في ذلك خصائص الدمج والمواءمة التي تتوافر في هذه السياسة، أما مؤشرات الحوكمة، فهي تقيّم ما إذا كانت المسؤولية عن الإشراف على وضع النواتج وتنفيذها تتسم بالوضوح وتستند إلى الهياكل القائمة. وبالنسبة للصيانة والاختبار والاستعراض، فإن النظام يكفل إجراء التدريب المنتظم، غير أن أهم مصدر لاستعراض النظام

٣٤ - وتكلم عن التعاون الذي يتم في مقر الأمم المتحدة بين إدارة الشؤون الإدارية وإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة شؤون الإعلام، فقال إنه أصبح من الأنشطة الروتينية المعتادة، وتماثل مثل التعاون بين الهيئات المنشئة خصيصاً لإدارة حالات الطوارئ، مثل فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ وفريق إدارة الأزمات ومركز عمليات الطوارئ. وتم تعميم الإطار الخاص بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ على أعضاء تلك الكيانات وتقديم دورات للتدريب على التأهب لحالات الطوارئ عبر الإنترنت وبالخصوص الشخصي من أجل تحسين قدرة الموظفين على العمل في حالات الطوارئ.

٣٥ - وتابع يقول إن هناك تقدماً كبيراً تحقق في تطوير نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وفي تطبيقه على نطاق نظام الأمم المتحدة الموحد. وأشار إلى أن المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، بصفة خاصة، أبلغت بأنها أحرزت تقدماً باهراً في تنفيذ النظام، وقال إن ذلك يُسهّل على جميع منظمات الأمم المتحدة المشتركة في الموقع أن تشارك في إدارة حالات الطوارئ، وإنه يرفع درجة التأزر بينها. وبعد اكتمال تنفيذ النظام في المقر بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية، عُممت السياسة على المكاتب الميدانية بهدف الانتهاء من تنفيذها في صيف عام ٢٠١٦. وأجري تقييم لحالة التنفيذ في جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ ويجري تقديم الدعم عن بعد واستعراض خطط الطوارئ في بعثات حفظ السلام. وتم إيفاد بعثات مساعدة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، وسيتم لاحقاً تحديد تواريخ إيفاد بعثات مساعدة أخرى.

- ٤٢ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشارت إلى التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، ورحبت بإعداد مؤشرات للأداء لكي تُستخدم كأداة لقياس التقدم المحرز. وقالت إن المجموعة تلاحظ أن النظام تم تنفيذه في المكاتب الموجودة خارج المقر وفي اللجان الإقليمية والبعثات الميدانية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف إلى أي مدى قامت الكيانات العاملة في نفس البيئة بمواءمة المبادرة وترشيدها.
- ٤٣ - وذكرت أن المجموعة تلاحظ الجهود التي يبذلها الأمين العام في تقييم المخاطر وإدارتها في سياق إدارة حالات الطوارئ، ولكنها تؤكد على أهمية إدراج البلدان المضيفة في التخطيط لحالات الطوارئ على الصعيد القطري.
- ٤٤ - وتطرق إلى تكاليف تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، فقالت إن المجموعة تستذكر أن الجمعية العامة كانت قد طلبت في قرارها ٢٤٧/٦٨ بآء إدراج بيان تفصيلي بالتكلفة في التقارير المحلية. وأضافت أن المجموعة تشعر بخيبة أمل لأن التقرير الحالي لا يلي هذا الطلب تماما، وتطلب تفاصيل التكلفة الكاملة. وتلمس المجموعة أيضا الحصول على معلومات محدثة عن ترتيبات تقاسم التكاليف، بما في ذلك التقاسم مع الصناديق والبرامج، وكذلك بشأن إشراك سلطات البلد المضيف في التنفيذ. واحتتمت بيانها قائلة إن المجموعة تود الحصول على معلومات إضافية بشأن تغطية التأمين بمقتضى الاستعراض الذي أجري في أعقاب عاصفة ساندي.
- البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)
- وتحسينه هو التجربة العملية في إدارة حوادث الطوارئ الحقيقية أو تمارين المحاكاة. أما إدارة المخاطر، فهي تغطي مخاطر التشغيل التي تشتمل عليها سجلات الإدارة المركزية للمخاطر. ويلزم النظام بإجراء تقييمات للمخاطر من خلال نهج نظامي كلي يغطي المخاطر الأمنية والطبية ومخاطر استمرارية الأعمال. وتحتاج خطط الطوارئ إلى المواءمة والتحديث بانتظام لضمان صلاحيتها لتحقيق الغرض المنشود منها.
- ٣٩ - وأردف قائلاً إن مقر الأمم المتحدة نفذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، إضافة إلى تنفيذه جميع التوصيات الخمس والعشرين المنبثقة من الاستعراض الذي أجري في أعقاب عاصفة ساندي. وقد تم تخفيف قابلية المقر للتضرر من الفيضانات الواسعة النطاق وتعزيز تأهبه بدرجة كبيرة.
- ٤٠ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/7/Add.18)، وقال إن اللجنة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، استناداً إلى التنسيق والمواءمة والتكامل بين مختلف العناصر المساهمة في تكوين الإطار المنظم لإدارة حالات طوارئ على نطاق المنظومة. وقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تحيط الجمعية علماً بالتقدم المحرز.
- ٤١ - وأردف يقول إنه من الضروري تحديد تكاليف جميع الأنشطة التي تدعم قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وينبغي لتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد في كيانات الأمم المتحدة أن يسهل تحديد هذه التكاليف. وينبغي تنسيق الجهود الرامية إلى تقييم المخاطر المتصلة بإدارة الطوارئ مع الإطار الكلي لإدارة المخاطر في المنظمة.

الحقيقي يتمثل في مدى تطبيق هذه الدروس في الممارسة العملية. وبالمثل، بينما يتسم الهيكل الإداري بالكفاءة فلن تعرف مدى فعاليته إلا في وقت لاحق. ويمكن أن يشكل ضيق الجداول الزمنية للحصول على موافقات مالية والمضي بالمشروع قدما تحديات أمام الإدارة. وبالنظر إلى حالات التأخير في الأنشطة الأولية، سيتطلب الأمر الرصد الدقيق واتباع نهج استباقي.

٤٨ - وكان إنجاز شركة التصميم الرئيسية المتوخى لخطة التصميم الرئيسية في آذار/مارس ٢٠١٥ أمرا في غاية الأهمية نظرا لأن الخطة تحدد إطار الضوابط الداخلية التي تحكم التصميم والتشييد، بما في ذلك آليات ضمان الجودة. وكان من المتوقع أيضا أن يتم في عام ٢٠١٥ إنجاز تقييم المبنى وإجراء تقييمات متعمقة للمواقع، ووضع التصميم النظري أو التخطيطي، والتصاميم المفصلة لتشييد المبنى الجديد، وتحديد مبنى المؤتمرات ألف، وحماية المحفوظات التاريخية من الحرائق، ووضع تقديرات تفصيلية للتكاليف والقيام بالأنشطة التحضيرية لتوثيق المناقصات. ونوه إلى أن عدم إنجاز بعض أهداف عام ٢٠١٥ يمكن أن يعيق الالتزام بالآجال الزمنية للمشروع وتأكيد تقديرات التكلفة.

٤٩ - وذكر أن فريق إدارة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أحاط علما بالدروس المستفادة من المشاريع السابقة فيما يتعلق بتحديد النطاق والتكاليف المرتبطة به، ومعرفة الأسواق المحلية، ودورة حياة الأصول، والمشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة، وأدلة مشاريع، وإدارة المخاطر، وضوابط التغييرات وإدارة الطوارئ، ولكنه لن يجني الفوائد الكاملة من هذه الدروس إلا إذا كانت مدججة في تنفيذ المشروع. ويكتسي وضع أدلة المشاريع، بما في ذلك ضوابط التغييرات، قدرا من الأهمية بالنسبة للرقابة الداخلية ويتعين التعجيل به.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/569 و A/70/585 و A/70/608)

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/581 و A/70/607 و A/70/755)

٤٥ - السيد مكموبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/569) فقال إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تتضمن تجديد مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل تلبية احتياجات المنظمة وتحسين ظروف الصحة والسلامة وظروف العمل. وأردف قائلا إن هذا التقرير، الذي أرسل إلى الأمانة العامة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، يأتي استجابة لطلب الجمعية العامة إلى المجلس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يياشر الاضطلاع بأنشطة الرقابة وتقديم تقرير بهذا الشأن.

٤٦ - وذكر أن التكلفة المتوقعة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تبلغ ٨٣٦,٥ مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل ٨٦٩,٥٤ مليون دولار. ومن المتوقع استكمال التنفيذ في عام ٢٠٢٣، على مرحلتين: تشييد المبنى الجديد، المقرر أن يبدأ في عام ٢٠١٧ وأن يستكمل بحلول عام ٢٠١٩؛ وتحديد المباني القائمة، على أن ينجز في عام ٢٠٢٣.

٤٧ - وفي حين أن المجلس ليس لديه أي اعتراض على بدء المشروع على النحو الذي اقترحتة الإدارة، فإن لديه شواغل بشأن الانتهاء من تنفيذه في الوقت المناسب وتكلفته الإجمالية. وقد حاول فريق إدارة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من مشاريع مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، ولكن الاختبار

- ٥٠ - وتجاوزت بعض أنشطة تصميم المشروع مواعيدها النهائية بفارق يصل إلى ٥٦ يوماً بسبب التأخيرات في استرجاع الوثائق المحفوظة من أجل إجراء المسوح الهيكلية والحيوتقنية، واستعراض المعلومات عن مواقع الاختبارات التدخلية، وإعادة جدولة المسوح المتعلقة بالمواقع التي وصفت في البداية بأنها أماكن يتعذر الوصول إليها وتنقيح التصميم النظري النهائي.
- ٥١ - وقد استخدم أحد الخبراء الاستشاريين تقديرات المبلغ المقطوع، استناداً إلى ظروف السوق المحلية التاريخية، بالنسبة للعديد من التكاليف، بدون تحليل تفصيلي داعم. وفيما يبدو، تتجاوز المخصصات المرصودة للنفقات العامة والأرباح وأتعاب الاستشاريين والطوارئ المعايير السائدة في القطاع. ورغم استخدام معايير تسعير مختلفة في الصناعة وتوقف حجم المخصصات على طبيعة مشاريع محددة، ينبغي أن تستند تقديرات التكلفة إلى معيار من المعايير السارية في القطاع من أجل زيادة الشفافية والموضوعية والسلامة المالية.
- ٥٢ - وتم تشكيل مجلس استشاري مؤقت لتقديم مشورة مستقلة بشأن المشروع إلى المدير العام للمكتب. وقد أنشئت لجنة توجيهية للإشراف على المشروع وتقديم إرشادات بشأن التصميم، والتشييد، والميزانية والتغييرات في نطاق المشروع. بيد أن اختصاصات الهيئتين لا تتضمن سوى معلومات أولية بشأن أدوارهما ومسؤولياتهما، ولا تحدد ولايات متميزة لكل منهما.
- ٥٣ - وهناك حاجة إلى ضوابط داخلية قوية للتخفيف من أثر التأخيرات البالغة التي بلغت مدتها ٢٨ يوماً في إنجاز خطة التصميم الرئيسية، و ٤٥ يوماً في إنجاز التصميم النظري، و ٤٢ يوماً في بدء التصميم التفصيلي للمرحلة الأولى للمبنى الجديد، و ٥٦ يوماً في بدء التصميم التفصيلي للمرحلة الأولى من عملية التجديد.
- ٥٤ - ويتعين تحديث دليل المشاريع بصفة مستمرة لتمكين الرقابة الداخلية وإعداد وثائق عن المبررات والإجراءات والآليات اللازمة لإجراء تغييرات في نطاق المشروع، وتكلفته، وجدوله الزمني.
- ٥٥ - وأضاف قائلاً إن الإدارة أكدت للمجلس أنها ستخصص في سياق الامتثال للمبادئ العامة التي تحكم المشتريات المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمعايير والمسؤوليات الأخلاقية المنصوص عليها في دليل مشتريات الأمم المتحدة، ستخصص اعتمادات لصكوك الضمان، بما في ذلك سندات لضمان الأداء والسداد، والحماية المالية، بما في ذلك تحصيل تعويضات بقيمة نقدية في حالة التخلف عن السداد. غير أن استعراضاً للعقود الجارية كشف النقاب عن تأخيرات في إيصال الخدمات المختلفة من جهة وعدم تحصيل تعويضات بقيمة نقدية عن حالات التأخير التي تعزى إلى المتعاقدين من جهة أخرى. وذكر أن أحد العقود خالف دليل المشتريات بتقييمه مسؤولية المتعاقد. وهكذا فقد حادت إجراءات الشراء عن متطلبات النظام المالي والقواعد المالية ودليل المشتريات.
- ٥٦ - ويشكل تقييم المخاطر والتخفيف منها أولوية بالنسبة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وتمثل المخاطر الرئيسية في التعرض لتقلبات العملات الأجنبية نظراً لاستخدام عملتين؛ والحفاظ على الأصول المنشأة؛ وضيق الآجال الزمنية، التي تنطوي على اتخاذ إجراءات منسقة من جانب مختلف الأطراف؛ ومراقبة نطاق المشروع، والإنفاق في حالات الطوارئ، وطلبات التغيير؛ وحفظ الأعمال الفنية. واتخذت الإدارة إجراءات استجابة لتوصيات المجلس الرامية إلى تعزيز عملية التنفيذ والتخفيف من حدة المخاطر.
- ٥٧ - ومنذ صدور التقرير، أقرت الجمعية العامة نطاق المشروع، وجدوله الزمني وتكاليفه التقديرية بمبلغ أقصاه

(A/69/517) يُركّز التقرير الحالي للمجلس (A/70/581) على التقدم الذي أحرزته الإدارة في معالجة شواغل المجلس السابقة بشأن أمن المعلومات ووضع الاستراتيجية المنقحة وتنفيذها.

٦١ - ويجري تنفيذ الاستراتيجية المنقحة التي تنطوي على إعادة هيكلة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحت قيادة رئيسي هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، التي عُيّنَت في أيار/مايو ٢٠١٣، وتمثل استجابة أولية جيدة لتقرير المجلس الصادر في عام ٢٠١٢ (A/67/651). وتركز الاستراتيجية على توحيد السياسات والتطبيقات والإجراءات ومواءمة هياكل الدعم لإنشاء القدرات اللازمة المتعلقة بالحوكمة والهياكل الأساسية والقدرات التقنية. وقد تم تحديث سياسات أمن المعلومات؛ وإنشاء مراكز التكنولوجيا الإقليمية، ومركز لبيانات المؤسسة ومكتب مساعدة عالمي لخدمات أوموجا؛ وتم وضع استراتيجية لإدارة التطبيقات.

٦٢ - وأشار إلى أن العديد من الأنشطة لا تزال مع ذلك في المرحلة التحضيرية، وأن التغيير الجوهرى سيسير بوتيرة محدودة ريثما يتم حل المسائل الهيكلية والإدارية المحددة في تقرير المجلس لعام ٢٠١٢. ويتوقف تنفيذ الاستراتيجية على التعاون وليس على قواعد واضحة لتفسير الأعمال. ولا يتوقع الأمين العام إصدار نشرة مستكملة تُحدد السياسات والإجراءات المنقحة، بما في ذلك عمليات تفويض السلطة، حتى الربع الأول من عام ٢٠١٦. ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن الأنشطة التي تتطلب رقابة مركزية قوية وتلك التي تستحق الحرية التشغيلية.

٦٣ - وحسنت الإدارة أمن المعلومات عن طريق نشر نظام كشف الاختراقات وتحديث سياسات أمن المعلومات. وقد عززت أمن الحواسيب المكتبية وأمن الشبكات في المقر، واستحدثت دورات تدريبية إلزامية، ولكن ما زال هناك

٨٣٦,٥ مليون فرنك سويسري للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٣، وأذنت ببدء مرحلتي التجديد والتشديد. ويعكس قرارها ٢٤٨/٧٠ بعض الشواغل التي أُبرزت في التقرير. وفي التقارير اللاحقة بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، سيدرس المجلس الخطوات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة هذه الشواغل.

٥٨ - وعرض رئيس اللجنة تقرير المجلس عن التقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/581) فقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر عاملاً أساسياً لدعم أنشطة الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تشير تقديرات الإدارة إلى أن الميزانية السنوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باستثناء أوموجا، بلغت ٦٦٣,٧ مليون دولار وأنها استخدمت قوة عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ قوامها ما يقرب من ٤٠٠ ٤ شخص لتوفير الدعم لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ من المستعملين في ٣٧٦ موقعا.

٥٩ - وحدد التقرير الأول للمجلس بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/67/651) الشواغل المتعلقة بأمن المعلومات، وخلص إلى أن الإدارة لم تنفذ استراتيجية مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث كان من المستحيل تنفيذها لأن الوظيفة المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تملك سلطة فرض التغيير. ولن تحقق استراتيجية من هذا القبيل أي نجاح دون معالجة عدد من المسائل الإدارية والهيكلية الأساسية.

٦٠ - وعملاً بموافقة الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على الاستراتيجية المنقحة الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة التاسعة والستين بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة

٦٧ - ولأغراض تنفيذ الاستراتيجية، قدم المجلس سبع توصيات أخرى، قبلتها الإدارة كلها أجمع، وكان من بينها توصية واحدة قبلتها جزئياً. ونفذت توصيتان من التوصيات الـ ١٦ التي قدمها المجلس في تقريره لعام ٢٠١٢ (A/67/651) وقبلتها الإدارة بأجمعها ويجري تنفيذ التوصيات الـ ١٤ المتبقية. وأعرب عن ارتياح المجلس بالتزام الإدارة بتنفيذ توصياته، وذلك بالرغم من المسائل التي أثرت في تقريره الأخير (A/70/581).

٦٨ - السيد بايز (رئيس دائرة تنسيق السياسات والرقابة): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقرير المجلس عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/585) وقال إن الإدارة قبلت سبع توصيات من توصيات المجلس الثماني تتناول المواد المتعلقة بالمشروع وضوابط التغييرات، وإدارة المخاطر، والسياسات الخاصة بالمنح والتبرعات والحوكمة والمشتريات، ووافقت جزئياً على التوصية المتبقية بشأن تقدير التكاليف. وذكر أن الأمين العام أورد معلومات إضافية في تقريره.

٦٩ - وذكر أن الإدارة أعربت عن تقديرها لروح التعاون التي أجرى بها المجلس مراجعته، والاستنتاج العام بعدم وجود ما يحول دون الموافقة على المشروع، وإتاحة التقرير للنظر فيه أثناء عملية الموافقة.

٧٠ - السيدة ريازي (رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن التقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/607)، وقالت إن الإدارة قبلت جميع توصيات المجلس، بما في ذلك توصية واحدة قبلتها جزئياً، للأسباب المبينة في التقرير. وجرى الاضطلاع بمراجعة الحسابات بعد

نقص في السلطة والقدرات اللازمة لكفالة الامتثال لسياسات وإجراءات أمن المعلومات، وخاصة خارج المقر.

٦٤ - وقال أن المجلس لا يستطيع تقديم تأكيدات بأن الاستراتيجية المنقحة ستنفذ في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية. وأضاف أن التقدم كان أبطأ مما توقعت الإدارة عندما وضعت خططها أصلاً في عام ٢٠١٣. ولا يعكس الجدول الزمني الطموح المعتمد فهما للتحديات التي تنطوي عليها هذه المسائل. ورغم ثقة الإدارة في أنها تصرف في حدود الموارد القائمة، فإن بيانات الميزانية والإنفاق الأساسية المتعلقة بمعظم المشاريع التي تقوم عليها الاستراتيجية غير متوافرة ولا يرى المجلس أن الميزانيات والتكاليف تخضع للإشراف والرقابة بشكل كاف.

٦٥ - ووفقاً لما طلبته الجمعية العامة، كانت الإدارة قد حاولت وضع توقعات الميزانية الإرشادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لفترة الخمس سنوات، ولكنها قد استندت في ذلك إلى بيانات غير كاملة، ولا سيما من إدارة الدعم الميداني، التي تمثل ٧٢ في المائة من نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٦ - وقد لاحظ المجلس في تقريره السابق (A/67/651) أن الاستراتيجية المنقحة يتعين أن تتطور بمرور الوقت ولن تنجح بدون دعم من رؤساء وحدات الأعمال. وأقر الأمين العام بأن نجاح الاستراتيجية يتوقف على وجود حوكمة تتسم بالشفافية وقيادة قوية والاستخدام الأمثل للموارد. وثمة حاجة إلى إدخال تحسينات ملموسة في تلك المجالات. ويتعين على الإدارة كفالة وحدة الهدف من خلال إظهار قيادة قوية واستكمال السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الولاية المنوطة برئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات. ويتعين على الإدارات مواءمة استراتيجياتها وخطط عملها مع الاستراتيجية المنقحة واتخاذ إجراءات ملموسة لدعمها.

والمراقبة المركزية في مجال أمن المعلومات. وأشارت إلى أن السلطة المسندة إليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ يجري إنفاذها وأن مكتبها اتخذ تدابير أكثر صرامة على نطاق المنظمة لمعالجة هذه المسألة.

٧٥ - ويتعين تعزيز الحوكمة والمساءلة والقضاء على التجزؤ والازدواجية على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك البعثات الميدانية. وتجري معالجة حالات التجزؤ التي حددها المجلس من خلال إجراء المشاورات والاستعانة بالوسائل المؤسسية وليس على أساس كل حالة على حدة.

٧٦ - وأعربت عن تقديرها للروح البناءة التي يؤدي بها المجلس وظيفته الرقابية. وأضافت قائلة إن مساهمته في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت قيمة للغاية وأن تنفيذ مكتبها لتوصياته سيؤدي إلى تحسين إدارة الموارد والكفاءة.

٧٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/608)، وقال إن اللجنة الاستشارية تحيط علماً بالمواعيد الزمنية الصارمة المحددة للمشروع والتأخير في أنشطة المشروع. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية المجلس بضرورة الوفاء بالآجال الزمنية للمشروع دون أي انتقاص من جودة ونطاق المنجزات المستهدفة.

٧٨ - وتابع كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية تتفق مع توصية المجلس بأن تكون تقديرات تكاليف المشروع شفافة وقابلة للتحقق منها وبأن تتضمن التقديرات الأولية للميزانية أحدث البيانات. وأشار إلى أن توصيتها بالموافقة على مبلغ ٨٣٦,٥ مليون فرنك سويسري كتكلفة

ثمانية أشهر من فترة الستين شهرا المخصصة لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قبل نظر الجمعية العامة في الميزانية المقترحة. وفي ذلك الوقت، كان التنفيذ في مراحل المتعلقة بالتكوين، ولكن قدراً كبيراً من التقدم قد أحرز منذ ذلك الحين.

٧٩ - ولوحظ الافتقار إلى الشفافية في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقرير المجلس وفي أثناء التقييم الذي استندت الاستراتيجية إليه. ورغم التحديات التي تواجه إدارة الموارد من جراء هياكل ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجزؤها، فإن تدابير الحوكمة الجارية، وتفويض السلطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ نظام أوموجا ستؤدي إلى تحسين الشفافية وصنع القرار.

٧٢ - وقد لاحظ المجلس أن بعض عناصر إطار الإنجاز المؤسسي لم يتم إنشاؤها، مثل مراكز البيانات العامة، ومراكز تطبيقات المؤسسة ومراكز التكنولوجيا الإقليمية. بيد أن بعضها قد بدأ تشغيله بعد قيام المجلس بتقييمه. وأردفت قائلة إن توحيد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار إنجاز مؤسسي واحد وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ و ٢٤٨/٧٠، يُعتبر من الأولويات العليا.

٧٣ - وذكرت أن الإدارة أقرت بعدم توافر بيانات من إدارة الدعم الميداني، وهو ما أشار إليه سابقاً أعضاء اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة خلال نظرهم في تنفيذ الاستراتيجية. وأكدت أن إدارة الدعم الميداني جددت التزامها بالاستراتيجية، وأنه سيتم تقديم تقييم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة في الدورة الحادية والسبعين.

٧٤ - وقالت إن المجلس مرة أخرى لاحظ التعارض المشار إليه في تقريره السابق (A/67/651) بين الحرية التشغيلية

إجمالية قصوى للمشروع مرهونة بمواصلة استعراض الأداء السنوي للميزانية.

٧٩ - واستطرد قائلاً إنه فيما يتعلق بالحوكمة، هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من اللجنة التوجيهية والمجلس الاستشاري. وعقب موافقة الجمعية العامة على إطار الحوكمة، ينبغي عرض أي

تغييرات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

٨٣ - وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالاستثمارات، ينبغي أن تخضع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإجراءات الرقابة الداخلية، مع عرض المقترحات بشكل واضح في وثائق الميزانية ذات الصلة. وذكر أن المبادرات التي تبدأ تكاليفها الإجمالية من حد أدنى معين - من مليون دولار على سبيل المثال - ينبغي دعمها بدراسة جدوى ومعلومات تتعلق بالاحتياجات من الموارد، ذات مستوى من التفصيل يتناسب مع حجم المشروع.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن المقترحات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميزانيات حفظ السلام ينبغي بحثها مركزياً قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وينبغي إشراك مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الميزانية منذ البداية، مع تقديم تعليمات بشأن المقترحات استناداً إلى الأولويات على نطاق الأمانة العامة.

٨٥ - وتابع كلامه قائلاً إنه فيما يتعلق بخطة عمل الأمين العام المكونة من ١٠ نقاط والمتعلقة بأمن المعلومات، ينبغي القضاء على الازدواجية في أمن المعلومات. وينبغي أن يكمل جميع الموظفين تدريباً للتوعية بأمن المعلومات.

٨٦ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي تقديم بيانات شاملة تتعلق بتوقعات الميزانية الإرشادية لفترة الخمس سنوات بالنسبة لجميع كيانات الأمانة العامة إلى الجمعية العامة ضمن التقرير المقبل للأمين العام عن استراتيجية تكنولوجيا

٨٠ - وأضاف قائلاً إن من الضروري التقيّد الصارم بالأنظمة والقواعد وسياسات المشتريات والإجراءات الإدارية المعمول بها في الأمم المتحدة. وأشار إلى أهمية تقديم المجلس تأكيدات بصورة مستمرة بخصوص إطار الحوكمة والضوابط الداخلية وممارسات الإدارة.

٨١ - وقدّم تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدّم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/755)، فقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس تقديم تقرير مرحلي سنوي خلال فترة الخمس سنوات التي سيستغرقها تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعرب عن قلق اللجنة إزاء انعدام الفعالية في الحوكمة والإدارة والترتيبات التشغيلية. وأشار إلى أن الإخفاق في معالجة المسائل المتعلقة بالتسيير وبالهياكل، التي حددها المجلس في تقريره السابق (A/67/651)، يمثل مجازفة كبرى.

٨٢ - وتابع قائلاً إنه يجب الامتثال لطلبات الجمعية العامة بشأن القيادة المركزية لرئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والتفويض المناسب للصلاحيات دون إبطاء. وذكر أن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام التعجيل بإصدار الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك نشرة واحدة على الأقل للأمين العام والتعليمات

المحلية. ويجب ألا تتكرر الأخطاء التي وقعت خلال المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٩١ - وأضافت قائلة إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن النطاق والتشكيل والخبرة التقنية، وآليات صنع القرار والترتيبات الوظيفية لهيكل الحوكمة، مما يحدد أدوارا ومسؤوليات واضحة ومتميزة للجنة التوجيهية والمجلس الاستشاري.

٩٢ - وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بتقرير المجلس عن التقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/581)، ينبغي أن يتم تقديم التقارير المقبلة للمجلس، من قبيل تقاريره عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، عندما تنظر اللجنة في هذه المسألة. ولا تزال تعليقات المجلس وتوصياته صالحة على الرغم من التأخر في تقديم التقرير. وهذه التوصيات بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي تنفيذها.

٩٣ - وتابعت كلامها قائلة إن استنتاجات المجلس في تقريره الأخير كانت متعلقة بتوحيد ومواءمة السياسات والإجراءات في مختلف هياكل الدعم؛ والفوائد المتوقعة للاستراتيجية المنقحة؛ والحوكمة والإدارة؛ وأمن المعلومات؛ والجدول الزمني والميزانية المتوقعة للاستراتيجية المنقحة. ويجب تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما بشأن تقييم الفوائد المتوقعة من الاستراتيجية المنقحة.

٩٤ - وقالت إنه يجب وضع توقعات دقيقة لميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل المكاتب الميدانية وعمليات حفظ السلام، وضمان تنفيذ الاستراتيجية المنقحة في حدود الميزانية وفي الموعد المحدد.

٩٥ - وتابعت قائلة إنه فيما يتعلق بالحوكمة والإدارة، يجب بذل المزيد من الجهود لمعالجة التأخير في تحديث ترتيبات المساءلة وتفويض السلطات. وستطلب المجموعة معلومات

المعلومات والاتصالات. وينبغي أن يكفل الأمين العام أن توائم جميع كيانات الأمانة العامة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها مع الاستراتيجية، وفقا لقرارات الجمعية العامة.

٨٧ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الرقابة على الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت إلى أن التعليقات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية أمران أساسيان لتنفيذ المشاريع.

٨٨ - وأضافت قائلة إن التأخير فيما بين نظر اللجنة في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتقديم تقرير المجلس (A/70/569) قد أعاق عملية صنع القرار. وفي المستقبل، ينبغي عرض تقارير المجلس عندما تنظر اللجنة في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وقالت إن المجموعة تحيط علما باستنتاجات المجلس وتوصياته المتعلقة بالأنشطة في عام ٢٠١٥، وبالتأخير في تصميم المشروع، والدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر والمشاريع الأخرى، وتقديرات الميزانية الأولية وتقديرات التكاليف، وهيكل الحوكمة، والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، والشراء والتعاقد.

٨٩ - وتابعت كلامها قائلة إن المجموعة تقر بالجهود التي تبذلها الإدارة لضمان دقة تقديرات التكاليف وتتطلع إلى إكمال المشروع في حدود التكلفة القصوى المتفق عليها. وينبغي أن تدرج التبرعات في الميزانية الإجمالية، وينبغي توثيقها وإبلاغ الجمعية العامة بها في التقارير المرحلية السنوية للأمين العام.

٩٠ - واستطردت قائلة إنه ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الكبرى الأخرى، مع مراعاة الخصائص

العامية لإجراء تقييم مستقل على نطاق المنظومة للاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية للمنظومة الإنمائية.

٩٩ - وتابع كلامه قائلاً إنه من بين التقارير على نطاق المنظومة التي هي في انتظار صدورها استعراض سبل منع الغش والكشف عنه والتصدي له في منظومة الأمم المتحدة، الذي اجتذب اهتمام الحكومات والأوساط الرقابية في ضوء انخفاض مستوى الغش المبلغ عنه من مؤسسات المنظومة على نحو غير عادي. وفيما يتعلق بالتقارير التي تتناول منظمة واحدة، أجرت وحدة التفتيش المشتركة في السنوات الأخيرة استعراضاً واحداً على الأقل في السنة للتنظيم والإدارة. وأقرت المنظمات المشمولة بالاستعراض بفائدة مساهمته.

١٠٠ - وأضاف أن الوحدة ركزت على الأبعاد الاستراتيجية والتشغيلية لأنشطة المنظمات المشاركة، مع مراعاة الولايات المستمدة من الهيئات التشريعية، والمقترحات المقدمة من المنظمات وهيئات الرقابة، والمخاطر المرتبطة بالمنظومة ككل. وقد وضعت دائماً في اعتبارها أهداف تعزيز الفعالية داخل المنظمات وتحسين التنسيق فيما بينها.

١٠١ - وأشار إلى أنه عند اضطلاع وحدة التفتيش المشتركة بالمهام المعقدة التي تتطلب البحث والتشاور والسفر، فإنها تدرك أن ثمة ضغطاً على الموارد. وأوضح أن مشاركتها في هذه المهام، وعملها استجابة للطلبات الخاصة من الهيئات التشريعية، وقيامها بمعالجة المسائل العالية المخاطر المتعلقة بالمنظومة، كلها أجمع أعمال مجدية وذلك لأن الوحدة تضيف إليها الميزة النسبية الفريدة المتمثلة في نطاقها الأفقي.

١٠٢ - وقال إنه لجعل هذا النهج ممكناً رغم شح الموارد، فإن وحدة التفتيش المشتركة قللت عدد المهام التي اضطلعت بها لكي تتمكن من تقديم الدعم الكافي لتلك التي تم اختيارها، وأعدت النظر في طريقة تخصيص الموظفين والدعم

عن تحديث السياسات بحيث تعكس السلطة المركزية لرئاسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في مجال أمن المعلومات.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/70/34 و A/70/716)

٩٦ - السيد أشامكولانغاري (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٦ (A/70/34) وقال إن هناك جهدين من الجهود الكبيرة شهدتهما أنشطة الوحدة في عام ٢٠١٥. فعلى المستوى الفني، أدت وحدة التفتيش المشتركة مهمتها باعتبارها الهيئة الرقابية الخارجية الوحيدة على نطاق المنظومة التي لديها ولاية واسعة للتفتيش والتقييم والتحقيق. وبناء على طلب الدول الأعضاء، تولت الوحدة مهام معقدة بحثت فيها تأثير الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية مع الحفاظ في الوقت نفسه على تركيزها على تحسين استخدام الأموال، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥ من نظامها الأساسي.

٩٧ - وأضاف أن الوحدة واصلت إصلاح إجراءاتها الداخلية من خلال تعزيز ضمان الجودة، وتحسين الإدارة والرقابة والمساءلة، واقترحت سبلاً جديدة لتقديم التقارير المعروضة على الهيئات التشريعية، ووضع مبادئ توجيهية للتعامل المنهجي مع التعليقات الواردة من المنظمات المشاركة.

٩٨ - واستطرد قائلاً إن الوحدة أصدرت خمسة تقارير على نطاق المنظومة، وتقريراً واحداً يغطي عدة منظمات، وسلسلة من الرسائل الإدارية. وفي المستقبل القريب، ستستكمل خمسة مشاريع أخرى أطلقت في عام ٢٠١٥. وقد عززت الوحدة أعمال التوعية وتعبئة الموارد التي تقوم بها، كما عززت تعاونها مع هيئات الرقابة والإدارة في الأمم المتحدة، واضطلعت بمشروعين تجريبيين بتكليف من الجمعية

لا يزال يشكل تحدياً. وستدخل الوحدة في حوار مع المنظمات طوال عملية إعداد التقارير والمذكرات، وستيسر إصدار القرارات التشريعية عن طريق ضمان أن تكون التوصيات عملية وقابلة للتنفيذ وقابلة للتتبع.

١٠٦ - وأوضح قائلاً إن المشاريع السبعة المدرجة في برنامج العمل لعام ٢٠١٦ قد اختيرت من خلال التشاور وهي تُعالج المسائل المطروحة على نطاق المنظومة من منظور استراتيجي قائم على المخاطر. وتغطي تلك المشاريع تقديم الخدمات الإدارية، وإدارة المعارف، والسياسات المتعلقة بالسفر، وأعمال المساءلة والرقابة التي تقودها الجهات المانحة، وتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتنظيم والإدارة لاثنتين من الكيانات، كما أنها تمثل توازناً بين الاستعراضات على نطاق المنظومة واستعراضات فرادى المنظمات، التي تتسم بدرجات متفاوتة من التعقيد.

١٠٧ - وأشار إلى أن عام ٢٠١٦ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس وحدة التفتيش المشتركة. وأكد أن الوحدة ملتزمة بالعمل بوصفها آلية الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة على نطاق المنظومة وبالوفاء بمتطلبات الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة للمنظمات المشاركة، مع العمل في الوقت نفسه على نحو وثيق مع الرؤساء التنفيذيين لتلك المنظمات. وسوف تفي بولايتها الرامية لتعزيز الفعالية ودعم التنسيق بين المنظمات، وسوف تتكيف مع الأولويات الجديدة من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠٨ - واختتم كلامه قائلاً إن أربعة مفتشين غادروا وحدة التفتيش المشتركة في نهاية عام ٢٠١٥. ومع مجيء من يحل محلهم، يتضمّن التشكيل الجديد للوحدة ثلاث نساء، وهو أكبر عدد منهن على الإطلاق من النساء اللاتي يعملن في الوحدة.

المالي، وطلبت الحصول على مساهمات خارجة عن الميزانية، واستكشفت سبلاً لتعزيز قدراتها. وستوجه الوحدة أيضاً اهتمام الهيئات التشريعية إلى الآثار التي تترتب على طلباتها في الموارد المتاحة. وستدرس الوحدة نشر مواردها باستعراض هيكل أمانتها والتشاور مع السلطات المختصة، وستقدم تقريراً عن النتائج التي تتوصل إليها.

١٠٣ - وتابع كلامه قائلاً إنه في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، كان متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة المبلّغ عنه في التقارير المقدمة على نطاق المنظومة والتقارير التي تغطي عدة منظمات قد ارتفع ليصل إلى نسبة ٦٦ في المائة، في حين ارتفع المعدل في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات إلى نسبة ٨٢ في المائة. وكانت معدلات تنفيذ التوصيات لتلكما الفئتين بنسبة ٨٠ في المائة و ٨١ في المائة، على التوالي، وقال إن الوحدة تسعى إلى إجراء حوار مع المنظمات الخمس الأصغر حجماً التي واجهت صعوبات في تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير على نطاق المنظومة.

١٠٤ - وأشار إلى أن نظام التتبع القائم على شبكة الإنترنت قد أثبت فعاليته في رصد قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٥، وضعت الوحدة مؤشرات إنجاز لقياس دور النظام في تحسين التتبع، ولكن الدعم اللازم لتحسين النظام وصيانتها لا يزال يشكل تحدياً. وكان نظر الأمين العام في خيارات استضافة الموقع الشبكي للوحدة داخلياً، على نحو ما طلبته الجمعية في قرارها ٧٠/٢٤٧، فرصة لحل المسألة وتحسين الترتيبات المؤسسية للنظام.

١٠٥ - وأضاف قائلاً إن التأكد من قيام الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة بمتابعة استنتاجات وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

- ١٠٩ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥ (A/70/716)، فقال إن المذكرة أعدت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٥، التي طلبت فيها إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يعجل بتنفيذ القرار ودعم وحدة التفتيش المشتركة.
- ١١٠ - وأضاف قائلاً إن مجلس الرؤساء التنفيذيين كرّس جهوده لمساعدة الوحدة في أداء وظيفتها الحاسمة في منظومة الأمم المتحدة. وفي كل سنة، ومع إعداد الوحدة لبرنامج عملها، يساعد المجلس في التماس اقتراحات من الوكالات ويقترح مواضيع قد ترغب الوحدة في النظر فيها.
- ١١١ - ومضى قائلاً إن مجلس الرؤساء التنفيذيين وأمانته يقومان بتجميع مذكرات الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة، التي تعكس آراء كافة مؤسسات المنظومة. وأشار إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يعمل عن كثب مع وحدة التفتيش المشتركة في إعداد التقارير، مما يساهم في التوصل إلى نتائج أكثر موضوعية، وفي إعداد برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة. ونتيجة لذلك، فقد ازداد التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة، بينما عزز الحوار فيما بين أمانتي مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة من جهودهما الجماعية الرامية إلى كفالة أن يعمل النظام باعتباره كيانا واحداً. وسيعمل الأمين العام على نحو أوثق مع وحدة التفتيش المشتركة على رصد ومتابعة تنفيذ توصياتها على نطاق المنظومة.
- ١١٢ - واختتم بيانه قائلاً إنه بناء على طلب اللجنة، ركزت الوحدة على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة، على النحو المبين في النتائج المحققة في برنامج العمل لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ومع تنفيذ الوحدة لإطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وزيادة تركيزها على نطاق المنظومة، فإن الضغط الواقع على الموارد المحدودة لدى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين سيظل مستمرا.
- ١١٣ - السيد شاملونغراسدر (تايلند): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على عمل وحدة التفتيش المشتركة. ويساور المجموعة القلق من أن عملية تقديم ميزانية الوحدة لم تمثل للمادة ٢٠ من نظامها الأساسي، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في استقلالها التشغيلي.
- ١١٤ - وتابع كلامه قائلاً إن الوحدة قد ساعدت الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة في الإشراف على إدارة الموارد وساعدت أماناتها في تنفيذ ولايات وأهداف المنظمات. وينبغي للأجهزة التشريعية أن تناقش تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وينبغي أن تنفذ الأمانات التوصيات المقبولة.
- ١١٥ - وقال إن المجموعة ترحب باستعداد الوحدة للتكيف مع الأولويات الجديدة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي ترحب بصفة خاصة بالمشاريع التحريية للتقييم في سياق استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للمنظومة الإنمائية، وبالتطبيق العملي لولاية الوحدة بدراسة تأثير الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية، بالإضافة إلى التركيز التقليدي على إدارة الأموال وأساليب وفعالية استخدامها.
- ١١٦ - وأشار إلى أنه ينبغي للوحدة تحسين إجراءات عملها الداخلية، ووضع دورة لتخطيط العمل لفترة السنتين وتنفيذ

التقرير، ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة تعبئة الموارد وترشيد استخدامها من أجل تحقيق أهدافها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٣٠.

توصيات استعراض النظراء بشأن استراتيجية تعبئة الموارد والتوعية والخبرة الداخلية.

١١٧ - وتابع كلامه قائلاً إن تحسين وصيانة نظام التتبع على شبكة الإنترنت لرصد قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة لا يزال يشكل تحدياً. ويشكل الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ إلى الأمين العام بالنظر في خيارات لاستضافة الموقع الشبكي للوحدة داخلياً فرصة لحل المسألة.

١١٨ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بتناول المشاريع السبعة الجديدة في برنامج العمل لعام ٢٠١٦ مسائل على صعيد المنظومة من منظور استراتيجي قائم على المخاطر. وستتناول المجموعة نطاق المشاريع وأهدافها لضمان التوازن بين الاستعراضات على نطاق المنظومة والاستعراضات المتعلقة بفرادى المنظمات.

١١٩ - وختاماً، قال إنه يجب أن يستمر التحسن الذي طرأ مؤخراً في التوازن بين الجنسين في الوحدة.

١٢٠ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وحدة التفتيش المشتركة تشكل ركناً أساسياً لضمان كفاءة أداء منظومة الأمم المتحدة؛ وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بجهود الوحدة الرامية إلى تحسين أساليب عملها وإجراء استعراضات على نطاق المنظومة. وينبغي للوحدة مواصلة تنقيح مؤشرات المساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات.

١٢١ - وقالت إنها تتطلع إلى توصيات الوحدة بشأن السياسات المتعلقة بالسفر، وعملها المتعلق بسياسات مكافحة الغش. ونظراً لأن السفر هو ثاني أكبر المصروفات في مؤسسات المنظومة، فمن المطلوب الاستخدام الكفؤ للموارد. وبالنظر إلى قلة الموارد المتاحة المشار إليها في